على طريق الطريق

واجبنا التصدي للتضليل الاعلامي الرجعي

رحلة العذاب في طريق عودة اخوتنا واهلنا الى ارض السكن والعمل قد بدأت بعد العيد مباشرة ولم تنتهبعد

واحاديث المواطنين ومعهم الصحافة تتركز على جانب واحد فقط وهو الاستغلال البشع الذي يتعرضون له من السائقين واقله ابتزاز بضع عشرات من الدنانير لقاء نقلهم بضع عشرات من الامتار فقط .

وتغفل الاحاديث جوانب انسانية منها عذاب اطفال لا يميزون شيئا من الدنيا بعد ، كل ذنبهم انهم ولدوا لاباء حكمت عليهم المقادير — الانظمة المتخاذلة — العيش خارج حدود وطنهم .

ولا اظن ان احدا يجهل ان اصالة الانتماء لهذا الشعب الصبور هي ما تجعلهم يقبلون ويتحملون كل هذا العذاب ، اصالةالانتماء التي لم تستطع جهود الاشقاء والاعداء المركزة ان تهز فيها شعرة!

واصالة الانتماء هذه لا يضيرها تاثر اخوتنا واهلنا الواضح بعادات ومسلكيات مجتمعات الاستهلاك التي يعيشون بينها . ومنها ضبابيه فهم ولمس طبيعة وحدود مشكلاتنا هنا في الارض المحتلة وسبل الخلاص منها .

واذا كان الاهل هنا قد اكرموا اخوتهم القادمين بالحفلات والعزومات فهم ايضا لم يقصروا في اكرامهم بمساعدتهم على قشع جزء من الضباب الذي لفت به اجهزة الاعلام هناك بعض الحقائق هنا .

انا شخصيا حاولت مع عدد من الاخوة والاصدقاء لا اعرف مقدار نجاحي ولكنني حاولت وبالطبع لست وحيدا . وكان الضباب عند اخي كثيفا ، وهو انسان بسيط لا معرفة ولا ممارسة له في السياسة . فكرت في احداث هزة له ، فصحبته في رحلة الى الشمال الى حيفا التي يعرفها قبل اربعين سنة والى عكا ... كان في الطريق يسال وكنت مهتما بمراقبة انفعالاته . في حيفا بدا قلقا وبدات عصبيته تنقلب على هدوئه وفي ازقة عكا القديمة انفجر غضبه هادرا فراح يسب ويلعن الانظمة المتخاذلة التي لا تعرف غير التضليل صناعة. كنت الحظه يرتجف وهو المتدين من مرأى مئذنة بلا مسجد او مسجد مهدم بلا نوافذ فيشتم المتباكين على الاسلام في افغانستان . ولم ار الهدوء القلق يعاوده في غير الناصرة وطوال الطريق كان يتحدث بمرارة عن اهلنا في ازقة عكا القديمة .

لا ادري ما الذي سيقوله لاصحابه عندما يعود اليهم ولا ادري اذا كان الضباب سيلفه من جديد ، كما لا ادري ان كنا قد اعطينا لاخوتنا واهلنا من الحب ما يساوي عذاب طفل واحد لم يستطع تمييز الاشياء بعد . تضطر امه للمرابطة به من الساعة الواحدة ليلا عند مشروع العلمي لتحصل على فرصة النفاذ عبر الجسر في الصباح .

ابو وديده

ألمصادر المائية في الضفة الغربية

الحلقة الثالثة

بقلم المهندس عبد الرحمن ابو عرفه

● الماء ومستقبل الضفة الغربية ●

ان الكمية القصوى من الماء التي يمكن استخراجها من الضفة اذا استغلت جميع الوسائل التكنولوجية المطلوبة لن تزيد عن ٢٠٠ — ٣٠٠ مليون م مكعب لان اسرائيل لن تسمح بايقاف ورود المياه الجنوبية من مرتفعات الضفةالغربية الى انهارها التي حفرتها في منطقة الساحل . ويمكن رفع كمية الماء المنتجة الى ٣٠٠ — ٤٠٠ مليون م مكعب سنويا من مصادر اخرى غير المياه الجوفية كتحلية مياه البحر مثلا وجلبها عبر انابيب الى المنطقة ، واذا لم تتوفر مثل هذه الامكانية فانهناك مجالا لان تستوعبمنطقة الضفة الغربية ٣ — ٤ ملايين نسمة يعتمدون في اقتصادهم على اسس صناعية . اما في حالة توفر مصادر مائية اخرى كمياه البحر بواقع ١٠٠ مليون م مكعب سنويا . فانه يمكن ايضا رى قسم كبير من الاراضي الزراعية، امام هذا الاحتمال فان هناك خطرا كبيرا ينتظر هذه المنطقة اذا ما بقي استنزاف الموارد المائية الناتج عن ممارسات الاحتلال على مصدره الحالي . وهو الامر الذي لا يتورع المسؤولون الرسميون الاسرائيليون من تاكيده في شتى المناسبات ، اما بالنسبة للوضع السكاني والذي لا يتجاوز ٧٠٠ الف نسمة حاليا ،فان هناك خطرا حقيقيا يتهدد نموه ان عدد المهاجرين السنوي الحالي من الضفة الغربية الى مختلف انحاء العالم يقدر بـ (١٥) الف مواطن تبلغ نسبة اصحاب الكفاءات منهم نحو ٩٠ بالمئة وتشير الاحصائيات الى ان ابناء المدن والقرى العربية التي غادروها الى الخارج قد تجاوز عددهم العدد الحالي للسكان في الضفة الغربية باسرها ، وكانت صحيفة هآرتس " قد المحت الى احتمال هجرة ٢٠ الف عامل عربي ربما مع عائلاتهم ايضا الى الخارج طلبا للرزق يبدو انه الحل المطروح لعلاج قضية البطالة الناتجة عن الاوضاع الاقتصادية السيئة ، ولقد اعلن " هورفيتش " وزير المالية الاسرائيلي عن النية لطرد ٥٠ الف عامل من اصل ١٠٠ الف عامل عربي يعملون في اسرائيل ، والتي تساوي دخولهم حوالي ثلث الدخل القومي العام في الضفة حيث ان نمو ٣٢ بالمئة من مجموع قوة العمل العربية في الضفة والقطاع والتي تقدر بـ٢٠٠ الف عامل وموظف تعمل في المصانع والورش الاسرائيلية ولقد صرح " اهارون ياريف " سكرتير حزب العمل الاسرائيلي السابق ، بان المخططات قد وضعت لاستغلال اي حرب قادمة بين اسرائيل والعرب لطرد ٨٠٠ الف عربي من المناطق المحتلة الى الخارج .

وبالمقابل ، تعمل السلطات الاسرائيلية جاهدة، على رفع اعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية بصورة مضطردة ، بحيث يتجاوز عددهم مئات الالوف خلال مدة لا تزيد عن ٢٠ عاما ولتنظيم الاوضاع المالية لهذه المستوطنات اقرت الحكومة الاسرائيلية في شهر شباط ١٩٧٩ خطة تزويد المياه للمستوطنات في مرتفعات الضفة الغربية ووادي الاردن بناء على تقرير اللجنة المكلفة بدراسة سبل تطبيق " الحكم الذاتي " برئاسة الياهو بن اليسار والتي اشارت في تقريرها الى التوصية التي قدمتها في وقت سابق والتي تنص على استمرار اسرائيل في الاشراف على المصادر المائية في الضفة الغربية وتعمل على تشكيل سلطة مشتركة للمياه في منطقة الحكم الذاتي ، ولقد نص قرار الحكومة الاسرائيلية المذكور على :

١. مد انبوب من المياه من بحيرة طبريا جنوبا نحو وادي الاردن لتزويد المستوطنات اليهودية القائمة هناك بالمياه .

٢. بذل الجهود الكفيلة باكتشاف واستغلال المياه في مرتفعات الضفة الغربية .

٣. مصادر المياه المحلية يجب ان تزود بقدر الامكان المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ولا يشمل ذلك المستوطنات الموجوده بالاغوار .

يتضح من هذه القرارات ان النية معقودة على ملء غور الاردن بالمستوطنين بدليل انه برغم مشاريع المياه المتعددة والتي اقيمت حتى الان فان السلطات سلجا الى بحيرة طبريا لزيادة كمياتها ، وليس لذلك من تفسير سوى محاولة تلبية الحاجات المستقبلية المرسومة .

اما بالنسبة للمرتفعات ، فالوضع لن يقل خطورة ، ففي الوقت الذي تخطط به السلطات الى توطين اعداد ضخمة من اليهود في قرى ومدن استيطانية تحتاج الى ملايين الامتار المكعبة من الماء ، فان الاعتماد سيكون على سحب المياه الباطنية المحلية من الضفة الغربية الامر الذي لن يوقف فقط الفرص المستقبلية للمواطنين العرب باستغلال مياههم ، بل سيتعداه الى منافستهم حتى على الكميات القليلة المتاحة امامهم الان .

● المستقبل ●

ان نسبة استغلال مصادر المياه في الضفة الغربية لا تزيد عن ١٥ بالمئة من كمية المياه السنوية الواردة الى الضفة الغربية ، في الوقت الذي تعاني منه المنطقة ليس فقط من قلة المياه اللازمة للرى بل ومن مياه الشرب كذلك ، وسعيا لاستغلال معادر المياه الى ٩٥ بالمئة فان الاسرائيليين لا يكترثون لاحتياجاتها العاجلة العربية ، بل انها تهدف المستوطنات وتعمل على الابار معرضة للجفاف الرئيسية لتضمنا .

ان عدد سكان الضفة الحالي هو ... حتى نهاية هذا القرن ... مليون نسمة . والهدف الحالي للسكان هو في لذلك فان الخاجة ملحة لرفع نسبة اسهام المصادر المحلية لتتلائم مع الاستهلاكي المتنامي مع رفع مستوى المعيشة لتلبية الحاجات المستقبل

ان القطاع الزراعي يعتبر العمود الفقري في المحلي ، آخذ بالتدهور اذا اردنا ان نواصل ارضنا ، ان نعمل على القطاع باقصى سرعة ممكنة

● ما هي حالة الاراضي الزراعية

من مجموع ... هي مساحة الضفة الغربية المساحة المستغلة تقل على دونم اي بنسبة ٢٥ بالمئة تزيد المساحة المروية عن دونم تشكل فقط ٤ بالمئة المساحة المزروعة وهي نسبة جدا ولتبيان خطورتها مقارنة هذه النسبة بالمساحة المحاورة .

نسبة الاراضي المروية الى الاراضي الصالحة للزراعة

اسرائيل	٤٠ بالمئة	وتعمل على رفعها بوسائل مختلفة
لبنان	٢٩ بالمئة	
سوريا	١٠ بالمئة	وسترتفع النسبة بعد الانتهاء من سد الفرات .
الضفة الشرقية	٥ بالمئة	وسترتفع النسبة بعد الانتهاء من الرى المتعددة .
الضفة الغربية	٤ بالمئة	والنسبة آخذة بالانخفاض .

ان هناك امكانية لزيادة مساحة الاراضي المروية في الضفة الغربية الى ٣ ملايين دونم على الاقل ، ورفع نسبة الاراضي المروية الى ٣٠ بالمئة كحد ادنى وبالقياسات العالمية ومضاعفة كمية المياه المستخدمة في المجال الزراعي على الاقل اي ان كمية المياه اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات تقدر بحوالي ١٠٠٠ مليون م مكعب سنويا . بغض النظر عن الحاجة لرفع نسبة استغلال المصادر المائية الحالية بنسبة ١٠٠ بالمئة للحصول على معدلات استهلاك بنسبة ٣٠ بالمئة اي ما يعادل ٤٠٠ مليون م مكعب سنويا اضافة الى كمية المياه المستخدمة حاليا فوق الضفة الغربية .

واذا تم استغلال ... من المصادر المائية في ... المصادر الخارجية الواقعة ... — ٤٠٠ مليون م مكعب ... في الظروف ... نعيشها فان مثل هذا ... مجرد خيالات ، لا ... مليون م مكعب ... آخذة بالتناقص ... المستوطنات اما في ... فان الوصول الى ... هو ما يعمل من اجل ... قومي ، ان الحرب ... حاليا على مصادر ... الغربية ومن بينها ... مياه البحر وتامل ... مياه النيل ، والاردن ... خطوات من اجل ... نهر الفرات .

في الحلقة ... البحث على الحلول ... كيف يمكن ... الحالية من ... بالمئة ؟؟

العجز في ميزانية الوكالة سياسي وليس مالي

نسمع في كل عام عن العجز في ميزانية الوكالة ، والتهديد باغلاق المرحلة الاعدادية في مدارسها نتيجة هذا العجز ، كما جرى تخفيض مخصصات اللاجئين بسبب هذا العجز

فما هي اسباب هذا العجز ؟؟

وهل يمكن علاجه ؟؟

حينما انشئت " وكالة غوث وتشغيل اللاجئين " ، بلغت ميزانيتها في اوائل الخمسينات حوالي ٥٠ مليون دولار ، كانت تدفع الولايات المتحدة منها ٤٠ مليون دولار ، اي ٨٠ بالمئة من حجم الميزانية .

وخلال الـ ٣٠ عاما ازدادت ميزانية الوكالة لتصبح الان حوالي ١٦٠ مليون دولار، وبقيت الولايات المتحدة تدفع فقط ٤٠ مليون دولار وهو ما يعادل اليوم حوالي ٢٥ بالمئة من ميزانية الوكالة . وتجرى في كل عام تسديد هذا العجز بتبرعات " لمرة واحدة" يقدمها هذا البلد او ذاك ، وما لم يجر الالتزام بدفع " نسب " من قبل الدول الاعضاء في الامم المتحدة او بعضها ، فان هذا العجز سيستمر ويستمر معه التهديد باغلاق المرحلة الاعدادية التي جرى انقاذها هذا العام وتغطية مصاريفها التقديرية حتى شهر كانون الثاني فقط ، وعندها ستعود المشكلة الى الظهور ثانية .

وترفض الولايات المتحدة زيادة مساهمتها في ميزانية الوكالة لاسباب سياسية ،وتشترط في بعض الاحيان ان تدفع مبلغا معينا على ان تدفع دول اخرى نفس المبلغ ، وتبقى مساهمتها في الدفع محمدة الى حين الخضوع لشروطها الابتزازية .

بيان المجلس التنفيذي لموظفي وكالة الغوث في الضفة الغربية

نفى المجلس التنفيذي لوكالة الغوث الدولية في الضفة الغربية ، ما جاء في جريدة القدس حول عدم اقرار زيادة رواتب موظفي الوكالة ونفى بشكل قاطع ما ذكرتالخبر حول هذه التخصيص .

واصدر المجلس بيانا ذكر فيه التسلسل الزمني لعمل لجنة المسح حيث ابقى فريق المسح عملية جمع المعلومات في ٣ تموز الماضي ، والتي شملت ٢٧ الف عمل في الضفة الغربية واسرائيل . واحيلت المعلومات التي تم تجميعها لجنة الخدمة المدنية في جنيف حسب توضيح [illegible] الموظفين والادارة للتعليق عليه واعادته الى لجنة الخدمة المدنية قبل ١٥/٩/ ١٩٨٠ ، ثم يحال التقرير مع التعليق للجنة خاصة تدرس التقرير واراء ممثلي الادارة والموظفين وتجتمع بكلا الطرفين في ٦/١٠/٨٠ في فينا ، وبعد ذلك تضع توصياتها للمفوض العام .

ولذا فان النتائج النهائية لن تظهر قبل منتصف شهر تشرين اول ، وما نشر في صحيفة القدس لا يعدو كونه تشويشا على المجلس التنفيذي ولاثارة البلبلة بين الموظفين خاصة وان انتخابات مجلس تنفيذي جديد على الابواب وناشد المجلس موظفي الوكالة اعتماد البيانات الرسمية الصادرة عنه فقط .

مدير عمليات جديد للوكالة في الضفة الغربية والقطاع

عين مدير عمليات جديد للوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، خلفا للمدير السابق المسؤول ، وكان المدير الحالي قد عمل سابقا ضابطا في هيئة الرقابة الدولية بالقدس قبل عام ١٩٦٧ ، ثم عمل في جهاز وكالة الغوث ونقل الى الاردن ، وبعد احتجاجات عديدة من اللاجئين هناك نقل من الاردن .